

## تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الإنفاق العام

**Modernizing and modernizing the budgetary system in Algeria and its role in rationalizing public Spending**

قريني زوليخة

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية  
 وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، ص ب 3117. الجلفة 17000، الجزائر، zoulukha.guerinai@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2024/05/12

تاريخ الاستلام: 2024/02/22

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر ودوره في ترشيد الإنفاق العام، وذلك بتبني مقاربة قانونية تؤطر النظام الميزانياتي تجسدت في القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والذي دخل حيز التنفيذ مطلع السنة الفارطة، من اجل تسيير الموارد المالية بطريقة عقلانية تضمن الاستخدام الأمثل للنفقات العمومية، من خلال مجموعة من الأدوات المرتكزة على التسيير المتمحور حول النتائج. وتوصلت الدراسة إلى أن ترشيد الإنفاق العام يكون وفق النظام الميزانياتي الحديث يكون بناء على إعداد ميزانية ويطلق عليها ميزانية البرامج والأهداف أو الأداء وذلك بتحديد الأهداف مسبقا ضمن تاطير ميزانياتي متوسط المدى، وفقا لفلسفة التسيير المتمحور حول النتائج مع تصنيف حديث للنفقات العمومية، وذلك بتخصيص الاعتمادات المالية وفقا للبرامج من اجل الوصول إلى النتائج المبتغاة ليتم تقييمها وقياسها وفق مؤشرات الأداء، كما تم إضفاء الشفافية في تخصيص الاعتمادات المالية لتعزيز ترشيد الإنفاق العام .

الكلمات المفتاحية: القانون العضوي 18-15، التسيير المتمحور حول النتائج، الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، تصنيف النفقات العمومية، الشفافية

**Abstract:**

*The study aims to shed light on the modernization and modernization of the budgetary system in Algeria and its role in rationalizing public spending, by adopting a legal approach that frames the budgetary system, embodied in Organic Law 18-15 related to financial laws, which entered into force at the beginning of last year, to manage financial resources. In a rational manner that ensures the optimal use of public expenditures, through a set of tools based on results-oriented management.*

*The study concluded that the rationalization of public spending is by the modern budgetary system based on preparing a budget, which is called the programs and objectives or performance budget, by setting the objectives in advance within the framework of medium-term budgets, by the philosophy of results-centered management with a modern classification of public expenditures, by allocating financial appropriations. According to the programs to reach the desired results to be evaluated and measured according to performance indicators, transparency has also been added in the allocation of financial allocations to enhance the rationalization of public spending.*

**Keywords:** Organic Law 18-15, results-centered management, medium-term budget framework, classification of public expenditures, transparency

من فعاليتها من اجل ترشيد الإنفاق العام من خلال تكريس مجموعة من الآليات الحديثة والتي تتماشى مع التوجهات الحديثة للأنظمة الميزانية.

إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق جاءت إشكالية الدراسة

كمايلي :

- ما هي آليات ترشيد الإنفاق العام في إطار

عصرنة النظام الميزانياتي وعلى ضوء القانون

العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على الاشكالية تم صياغة

الفرضيات التالية

- انتهاج التسيير المتمحور حول النتائج يساهم في

ترشيد الانفاق العام من خلال تكريس ميزانية البرامج

والاهداف .

- اعتماد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، يؤدي الى

الرفع من كفاءة وفعالية الانفاق العام، بناء على

روؤية استشرافية تمتد لثلاث سنوات بتخصيص

الاعتمادات المالية وفقا للبرامج

- تعزيز الشفافية من اجل مراقبة فعالية الميزانية

العامة للدولة وذلك بالاطلاع على الوثائق والتقارير

الميزانياتية

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأنها تعالج موضوع

ترشيد الإنفاق العام من خلال الإجراءات التي اتخذتها

الجزائر لعصرنة نظامها الميزانياتي لتعزيز كفاءة الإنفاق

العام بالاعتماد على التسيير المتمحور حول النتائج

والذي جاء به القانون العضوي 15-18 المتعلق

بقوانين المالية.

أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة هو :

- التطرق إلى مشروع عصرنة النظام الميزانياتي في

الجزائر. في إطار الجهود الدولية المبذولة وتبني

القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية .

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة

إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، مستندة على ذلك على

إعداد ميزانية عامة تقدر فيها إيراداتها الإجمالية

ونفقاتها العمومية خلال السنة المالية، لتنفيذ برامجها

التنموية خدمة للصالح العام، هذا وفي ظل النظام

الميزانياتي القائم على الوسائل شهدت النفقات

العمومية نموا مستمرا أدى إلى حدوث اختلال هيكلي

في الميزانية العامة نتيجة لتراجع إيراداتها العامة فضلا

عن ضعف كفاءة وفعالية النفقات العمومية رغم

ضخامة المبالغ المرصودة الموجهة لبرامج الإنفاق العام

دون أن يقابلها تجسيد فعلي لها على ارض الواقع.

وعلى أساس هذا قامت الجزائر بمجموعة من

إجراءات التقشف والتدابير اللازمة لترشيد نفقاتها

العمومية، إلا أنها فشلت في استخدام مواردها المالية

بشكل امثل، نتيجة لضعف وقصور النظام الميزانياتي

القائم على الوسائل، والذي كان ينظر في إطاره إلى

مدى شرعية النفقة العمومية ومطابقتها للقوانين عند

صرفها، دون مراعاة للهدف منها والنتائج التي تحققها.

ومن هذا المنطلق واستجابة للاملاءات

الدولية ومواكبة التحولات الدولية في المالية العامة،

أحدثت الجزائر ثورة إصلاحية كانت بمثابة نقلة نوعية

في مجال التسيير العمومي المتمحور حول النتائج، من

اجل ترشيد نفقاتها العمومية، والبحث عن آليات

جديدة تحقق الكفاءة والفعالية للموارد المالية.

أقرت الجزائر عن تحديث نظامها الميزانياتي

ضمن مشروع تحديث النظام الميزانياتي المبني على

التسيير القائم على النتائج، والذي أثمر عن وضع

مقاربة قانونية و سن إطار تشريعي والمتمثل في القانون

العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية والذي دخل

حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023، والذي يعتبر نتاج

جهودها من اجل إرساء عصرنة النظام الميزانياتي،

والذي يهدف تحسين كفاءة النفقة العمومية والرفع

اثبت النظام الميزانياتي التقليدي المبني على الوسائل فشله وإبان عن عيوب ونقائص تشوبه نتيجة عدم تحقيقه للأهداف الاقتصادية المرجوة وتمثل أهم النقائص في :

كثرة اللجوء إلى قوانين المالية التكميلية والمعدلة ويرجع ذلك إلى غياب إطار ميزانياتي متعدد السنوات والاعتماد على الوسائل في تسيير الإنفاق العام دون مراعاة وضع خطة استراتيجية .

النظرة السنوية في ميزانية البنود والغير متعددة السنوات غير كافية للإلمام بكل العوامل على المدى المتوسط والبعيد، إذ أن حصر تحضير الميزانية في سنة واحدة يؤدي إلى غياب تخطيط طويل الأجل وهذا ما يؤدي إلى عدم فعالية وكفاءة الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تمتد لسنوات مقبلة

كذلك ومن أهم النقائص التي تشوب النظام الميزانياتي السابق ازدواجية الميزانية وتجزئتها إلى ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، على الرغم من إدراجها من الناحية الشكلية في وثيقة واحدة إلا أنه من الناحية العملية خلق نوع من الغموض وعدم التناسق في تصنيف النفقات، فميزانية التسيير تبوب فيها النفقات حسب الدوائر الوزارية وميزانية التجهيز تبوب فيها النفقات حسب القطاع، وهو ما انعكس على نجاعة البرمجة المشتركة للنفقات وهو ما يعيق التخصيص الأمثل للموارد وتعدد وبتطو إجراءات صرفها، مما يصاحبه هدر وإسراف للمال العام .

كما أن حالة اللاتناسق بين مدونتي نفقات التسيير ونفقات التجهيز في ميزانية الوسائل أفضى في بعض الحالات إلى تسجيل بعض النفقات العمومية في ميزانية التسيير، والتي من المفترض أن تسجل في ميزانية التجهيز وبالتالي صعوبة في تحديد طبيعة النفقات .

المبالغة في استعمال حسابات التخصيص الخاص من طرف بعض القطاعات الوزارية، واستعمالها لغرض

- المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها النظام الميزانياتي .

- معرفة آليات ترشيد الإنفاق العام بالاعتماد على الأدوات العصرية التي جاء بها القانون العضوي

15-18 المتعلق بقوانين المالية لتحديث النظام الميزانياتي .

#### منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي من اجل وصف آليات عصرنة النظام الميزانياتي ودورها في ترشيد الإنفاق العام بالاعتماد على تحليل النصوص القانونية التي وردت في القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

#### هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام

بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى :

• - أسباب تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر.

- مساعي الجزائر في إطار مشروع تحديث النظام الميزانياتي وتبني القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية لعصرنة النظام الميزانياتي .

- آليات عصرنة النظام الميزانياتي لترشيد الإنفاق العام على ضوء القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

1- أسباب تحديث وعصرنة النظام الميزانياتي

#### في الجزائر

واجهت الجزائر العديد من النقائص

والمشكلات في مجال التسيير العمومي خاصة فيما يتعلق بنظامها الميزانياتي نتيجة انتهاجها التسيير القائم على الوسائل والمطبق سابقا في إطار القانون العضوي 17-84 مما أدى إلى حدوث اختلال هيكلي في الميزانية العامة للدولة وسبب عجز في رصيد الميزانية .

• 1-1- أسباب تتعلق بعيوب ونقائص في

النظام الميزانياتي القائم على الوسائل

- تسير شؤونهم القطاعية، مع عدم مراعاة تحديد هدف واضح.
  - اختلال وضعف أجهزة الرقابة على الميزانية وعدم فعاليتها
  - غياب نظام معلوماتي فعال
  - غياب مفهوم مسؤولية المسيرين فالأمر بالصرف أو المراقب المالي مسؤول عن شرعية النفقة ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها دون مراعاة الهدف من النفقة.
- ضعف شفافية الميزانية العامة للدولة لعدم توفر المعلومات الكافية في التقارير الحكومية كي يتم تقييم أداء المسيرين أو المسؤولين المكلفين بتنفيذ ومتابعة سير الميزانية العامة .
- و تأكيداً لما سبق يشير تقرير شراكة الموازنة المفتوحة إلى أن أداء شفافية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ضعيف وتحفظ الحكومة عن نشر الوثائق الخاصة بالميزانية العامة للدولة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 10 : توفر وثائق الميزانية العامة للدولة في الجزائر للجمهور خلال الفترة 2012-2021

السنة	2010	2012	2015	2017	2019	2021
البيات التمهيدي للميزانية	●	●	●	●	∅	∅
مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الميزانية العامة المقررة	●	●	●	●	●	●
ميزانية المواطنين	∅	∅	∅	∅	∅	●
التقارير السنوية	∅	●	●	∅	●	∅
المراجعة نصف السنوية	●	●	∅	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	∅	●	∅	∅
تقرير التدقيق	●	●	∅	●	●	●

المصدر: تقرير مسح الموازنة المفتوحة 2021

<https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2021/aljza>

- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الانترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- متاح للجمهور
- ∅ لم يتم إنتاجه

#### 1-2-عجز رصيد الميزانية العامة بسبب تأثرها

بثنائية تقلبات أسعار النفط وتزايد الإنفاق العام عند رسم خطتها الاقتصادية فان الحكومة تلجا إلى وضع ميزانية تقدر فيها إيراداتها ونفقاتها العامة السنوية والتي تحدد بناء على سعر مرجعي للنفط، كون هذا الأخير له أهمية كبيرة في أداء الاقتصاد الجزائري، فالعوائد المتأتية منه تساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة بأكثر من 90% من

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة غير متاحة للاطلاع عليها خلال الفترة الزمنية 2012-2021 ولم يتم نشرها ما عدا الميزانية العامة المقررة فإنها متاحة للجمهور إذ يتم نشرها في قانون المالية للسنة من خلال الجريدة الرسمية، أما ميزانية المواطنين فأصبحت متاحة في الانترنت في موقع وزارة المالية ابتداء من سنة 2021 وقبلها لم تكن متاحة للجمهور.

إجمالي إيراداتها، وهذا ما يجعل الميزانية العامة للدولة الأسواق الدولية .  
شديدة الحساسية والتأثر بتقلبات أسعار النفط في

جدول رقم 2: تطور الميزانية العامة وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات الكلية	منها جباية النفط	إجمالي النفقات العمومية	رصيد الميزانية	سعر النفط دولار/ للبرميل
2000	1578161	1173237	1178122	400039	28.50
2001	1505526	956389	1321028	184498	24.85
2002	1603188	942904	1550646	52242	25.24
2003	1974466	1284975	1639265	355201	28.96
2004	2229899	1485699	1888930	340969	38.5
2005	3082828	2267836	2052037	1030791	54.6
2006	3639925	2714000	2453014	11869115	65.7
2007	3687900	2711850	3108669	579231	74.9
2008	2902448	1715400	4191053	-128865	99.9
2009	3275362	1927000	4246334	-970972	62.3
2010	3074644	1501700	4466940	-1392296	80.2
2011	3489810	1529400	5853569	-2363759	112.9
2012	3804030	1519040	7058173	-3254143	111
2013	3895315	161590	6024131	-2128816	109
2014	3927748	1577730	6995769	-3068021	100.2
2015	4552542	1722940	7656331	-3103789	53.1
2016	5011581	1682550	7297494	-2285913	45
2017	6047885	2126987	7732070	-1234745	54.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من إجمالي الإيرادات العامة . عاشت من خلالها الجزائري وفترة مالية، سمحت لها بالتوسع في برامجها الاتفاقية بهدف إنعاش اقتصادها وتعزيز النمو الاقتصادي

كما اتسمت الفترة (2008-2017) بتقلبات أسعار النفط كان لها الأثر الواضح على هيكل الميزانية بشقيه، وسجل رصيد الميزانية العامة للدولة عجزا، إذ شهدت سنة 2009 انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة تداعيات الأزمة المالية آنذاك على الاقتصاديات العالمية، وكان الانعكاس الواضح خلال سنة 2010 إذ سجلت الإيرادات الكلية تراجع سنة 2010 وبلغت 3074644 مليون دينار مقارنة بالسنة التي قبلها .

إن التبعية المفرطة للنفط في الاقتصاد الجزائري شكل عجز في رصيد ميزانيتها العامة فضلا عن انتهاجها سياسة مالية توسعية أنهكت كاهل خزنتها العامة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه سجل رصيد الميزانية العامة خلال فترة العشرية الأولى تقريبا (2000-2007) فوائض مالية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ قفز سعر النفط من 40 دولار/ للبرميل الواحد سنة 2000 إلى 74.9 دولار/ للبرميل، إذ سجلت الإيرادات العامة 1578161 مليون دينار سنة 2000 لتقفز إلى 3687900 سنة 2007 مسجلة الضعف، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة الجباية النفطية والتي ساهمت بأكثر من 70%

الميزانية العامة للدولة على الوسائل دون تحديد أهداف واضحة مسبقا، مما اثر على نجاعة الأنفاق العام، ومن هذا المنطلق شرعت الجزائر في إصلاح منظومتها الميزانية وعصرنتها ضمن متطلبات التوجهات الحديثة في مجال المالية العامة من اجل استخدام امثل لمواردها، وقامت بعدة اتفاقيات مع هيئات خارجية أسفرت عن إطار تشريعي يوطر ويحكم قوانين المالية العامة.

## 2-1-1- الاتفاقيات مع الهيئات الدولية

### لتحديث النظام الميزانياتي

مواكبة منها للتحويلات الدولية في مجال التسيير العمومي عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مع مؤسسات دولية في إطار إصلاح نظامها الميزانياتي وتحديثه .

### 2-1-1- عقد اتفاقية مع البنك الدولي

بدا الحديث عن تحديث النظام الميزانياتي في سنة 2001 عند ما وقعت الجزائر اتفاقية مع البنك الدولي من خلال القرض رقم 7047 والموقعة في 18 افريل 2001 والتي تتعلق بتمويل برنامج الإصلاح الميزانياتي، لكن تنفيذ الاتفاقية عرف تأخرا دام لثلاث سنوات، وضمن هذا الإطار اصدر البنك الدولي تقارير تخص تمويله للمشروع.

في اكتوبر 2004 تم توقيع عقدين، العقد الأول كان ضمن إطار المتعدد السنوات وقدر بمبلغ 1.586.000 اورو، أما الأخر فيتعلق بتحسين تقديم وعرض الميزانية بمبلغ 425.000 اورو، وفي سنة 2005 شهر افريل تم توقيع عقد لتحديد دورة النفقة العامة بمبلغ قدره 2.2 مليون اورو (بيرش، 2019، ص140)

### 2-1-2- التعاقد مع المؤسسة الكندية

للاستشارات الاقتصادية والاجتماعية CRC SOGEMA

أبرمت الجزائر اتفاقية مع هذه المؤسسة لمشروعين هما: (مسعودي، 2019، ص94)

و في سنة 2011 ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وسجلت قيمة قياسية بلغت 112.9 دولار/ للبرميل أدت إلى تحسين العوائد النفطية والتي ساهمت بأكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة . و على الرغم من تحسن الإيرادات العامة الآن عجزا رصيد الميزانية العامة لا يزال يسجل عجزا نتيجة تزايد الإنفاق العام وانتهاج الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة المشاريع التنموية والمتمثلة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ورغم النمو المطرد للإيرادات العامة إلا أنها لم تغط النفقات العامة نتيجة تزايد وتيرة الإنفاق العام بقيمة أعلى من الإيرادات، كما سجلت أسعار النفط انخفاضا ابتداء من سنة 2013 في الأسواق العالمية إذ انخفض من 109 دولار/ للبرميل ليبلغ قيمة 45 دولار/ للبرميل سنة 2016 صاحبه تراجع العوائد النفطية إذ شكلت اقل من 40% من إجمالي الإيرادات الكلية، لاجل محله الجباية العادية بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإيرادات الكلية إلا أنها لم تنعش الخزينة العامة بالشكل الكافي .

ورغم الجهود المبذولة وإجراءات التقشف والتدابير التي انتهجتها الجزائر لترشيد نفقاتها العامة إلا أنها لم تكن فعالة بالشكل الكافي لكبح تزايد الإنفاق العام، ويرجع ذلك نتيجة لانعكاس تراجع أسعار النفط والمداخيل المتأتية منه على هيكل الميزانية العامة كون أن طابع الاقتصاد الجزائري ريعي، وبالتالي فان عجز رصيد الميزانية بقي على حاله.

### 2- مساعي الجزائر في إطار مشروع تحديث

النظام الميزانياتي وتبني القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية لعصرنة النظام الميزانياتي

شهد النظام الميزانياتي السابق القائم على ميزانية البنود عدة عيوب نقائص، كان لها الأثر الواضح على هيكل الميزانية بشقيه وبصفة خاصة على تسيير النفقات العامة بسبب الاعتماد أثناء إعداد

بقوانين المالية والذي كان الهدف منه هو الانتقال من التسيير القائم على الوسائل الى التسيير المتمحور حول النتائج ضمن عصرنة النظام الميزانياتي، فضلا عن تكريس وتجسيد الشفافية من اجل الاستخدام الامثل للموارد المالية والتحكم في تسيير النفقات العمومية .

### 2-2-1- تعريف القانون العضوي 15-18

#### المتعلق بقوانين المالية

يعرف القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 143 الموافق ل 2 سبتمبر سنة 2018 بانه اطار تشريعي يحكم اعداد قوانين المالية وتنفيذها ومراقبتها وهذا ما جاء في نص المادة الاولى من نفس القانون، ويعد بمثابة دستور مالي لانه يحدد: (OUDAI, 2022, P263) - العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية في الامور المتعلقة بالميزانية .

- نظام المسؤولية المطبق في مجال الميزانية العامة للدولة على السلطة التنفيذية .

- مرتكزات اعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

- مسك الحسابات .

وتجدر الاشارة الى ان القانون العضوي 15-18 أضاف مبادئ جديدة للميزانية العامة مثل مبدأ الصدق الميزانياتي، والاستدامة المالية والشفافية وتكريس مبادئ الحوكمة من اجل تحسين عرض وتقديم الميزانية العامة للدولة للحد من الإسراف في الإنفاق العام فضلا عن الرفع من فعاليته .

### 2-2-2- أهداف عصرنة النظام الميزانياتي

إن الهدف من عصرنة النظام الميزانياتي تتمثل حسب أهداف وأولويات السلطات المكلفة بأعداد وتنفيذ القوانين مع المتطلبات وتحدد أهداف كل سلطة كما يلي: (حيرش، رافع، 2021، ص436-437) بالنسبة للسلطة التنفيذية

- المشروع الأول (2004-2007): وأطلق عليه نظام تحديث الميزانية وتم تمويله من طرف البنك الدولي، وتضمن أهم المحاور الرئيسية التالية :

-إعداد الميزانية ضمن الإطار المتعدد السنوات

- تحسين عرض وتقديم الميزانية العامة

- التكامل بين رأس المال والنفقات المتكررة

- تجسيد التصنيف الجديد للميزانية العامة .

- مساءلة المسيرين والمسؤولين والقائمين على الميزانية .

- تقديم الدعم لوزارة المالية عند أدائها للمهام والإجراءات الأساسية المكلفة بها .

- تعزيز قدرات وزارة المالية في مجال انظمة المعلومات الإدارية.

- تصميم وتطوير نظم المعلومات وتنفيذها.

- تعزيز البنى التحتية لتكنولوجيا الادارات في وزارة المالية والتي هي كذلك تشارك في المشروع .

ب- المشروع الثاني (2008-2012) : وهو تنمة

للمشروع سالف الذكر، ويهدف هذا المشروع الى ترشيد ادارة الانفاق العام ويوجه بصفة خاصة الى مايلى : (الجوزي، 2014، ص217)

- الدعم المؤسسي وتدريب الاعوان المكلفين

بتنفيذ الميزانية العامة في اطار الميزانية القائمة على منهج النتائج

- العمل على تطبيق النظام الحديث وتاهيل

القدرات، لتحضير ميزانية سنة 2012 على اساس البرامج

### 2-3- تبني القانون العضوي 15-18 المتعلق

#### بقوانين المالية لعصرنة النظام الميزانياتي

بعد الاستجابة للاملاءات الخارجية والتمثلة

في الهيئات الدولية، وعقد اتفاقيات بين الطرفين

الجزائري والمؤسسات الدولية ممثلة في البنك الدولي

والمؤسسة الكندية CRC SOGEMA، تمخض عن هذه

المساعي صدور القانون العضوي 15-18 المتعلق

إليها فيما بعد بشيء من التفصيل والتي نوجزها في مايلي :

➤ تطبيق ميزانية البرامج والأهداف المتمحورة حول التسيير القائم على النتائج: يتم إعداد الميزانية العامة وفقا للتسيير القائم على النتائج، حيث يتم ربط الاعتمادات المالية بحسب البرنامج وفقا للأهداف والنتائج الموضوعة مسبقا، مع تحقق النتائج المطلوبة والتي تخضع فيما بعد للقياس من خلال مؤشرات تقييم الأداء.

و يتميز التسيير المتمحور حول النتائج ب:

- ✓ التركيز أكثر على النتائج
- ✓ تقديم معلومات أكثر ذات نوعية أحسن حول نتائج البرامج
- ✓ زيادة شفافية المعلومات حول أداء الحكومة
- ✓ إمكانية زيادة كفاءة وفعالية البرامج
- ✓ تحسين قدرات المسيرين من اجل اخذ قرارات واضحة
- ✓ تسمح بتحقيق أفضل للموارد المالية والبشرية وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس وذلك بإنتاج تقارير المردودية
- ✓ تسمح بزيادة مسؤولية الإدارات العامة والمسيرين
- إعداد الميزانية العامة ضمن الإطار المتوسط المدى: وهو أداة جديدة استحدثها القانون العضوي 15-18 فيما يخص التنبؤ بالنفقات العامة والإيرادات العامة للسنوات الثلاثة القادمة ووضع رؤية استباقية لتنفيذ النفقات العمومية، من اجل استخدام امثل للموارد المالية في إطار التوجهات الكبرى للدولة.
- إعادة تصنيف النفقات العامة وتوحيد الميزانية العامة: وذلك بدمج ميزانيتي التسيير والتجهيز وتصنيف النفقات العمومية بأسلوب جديد.
- تقييم الأداء: من خلال مؤشرات لقياس النتائج المحققة ومطابقتها مع الأهداف المخطط لها
- الإعلام الآلي ونظام المعلومات: وضع نظام معلوماتي يتماشى مع النظام الميزانياتي الحديث

- وضع أدوات تشجع على التنفيذ الفعال والعقلاني للميزانية العامة

- إيجاد أساليب تسيير جديدة لقياس مدى تحقيق أهداف السياسات العامة، وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق التسيير العمومي، حسب الأهداف المسطرة عند الإعداد والتي تقاس حسب فعاليتها في النتائج .

- تقديم الدعم للمؤسسات المالية التي تعمل على تشجيع النمو في بيئة اقتصاد السوق بالنسبة للسلطة التشريعية

- تسيير دراسة الميزانية العامة بالنسبة للبرلمان كونها تعكس التوجهات السياسية والاقتصادية للحكومة، وتمكنه من محاسبة الحكومة بناء على مدى تحقيق هذه السياسات

- عصرنة والرفع من كفاءة وقدرات وزارة المالية وخاصة فيما يتعلق بتسيير النفقات العمومية. - تمكن من معرفة أسلوب استخدام الموارد المالية وتحديث دورة الميزانية، من خلال إتباع نظام لكيفية توزيع الموارد المالية بما يتماشى حسب الأولويات

- وضع استراتيجية تعتمد على مبدأ إطار متعدد السنوات من اجل معرفة الاختيارات اللازمة في جانب النفقات العمومية.

- تعزيز الشفافية من خلال منح فرصة أكثر لتدخل البرلمان في مجال الترخيص ومراقبة النفقات. - الرفع من الفعالية وذلك بمنح المسؤولين الإداريين حرية أكبر.

2-2-3- ملحة عامة حول بعض المرتكزات

الأساسية لعصرنة النظام الميزانياتي

حمل القانون العضوي الجديد 15-18 المتعلق بقوانين المالية والقائم على التسيير المرتكز حول النتائج، في طياته جملة من الآليات الجديدة التي يركز على النظام الميزانياتي الحديث والتي سنتطرق

وسيلة تترجم موارد الدولة المالية إلى برامج واستخدامها استخدام امثل بما يحقق الكفاءة والفعالية للنفقة العامة، إذ يتم تخصيص الاعتمادات المالية وفقا لأهداف وخطط استراتيجية مسطرة مسبقا في ظل الموارد المالية المتاحة والموجهة لخدمة المصلحة العامة، ويتم ربط هاته الاعتمادات المالية بالبرامج وتقسيماتها ضمن محفظة البرامج والتي توضع تحت تصرف وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية من اجل تنفيذ سياسة عمومية وفقا للأهداف المسطرة مسبقا حسب نص المادة 23 من القانون سالف الذكر، للوصول إلى النتائج المرغوب فيها والتي تخضع فيما بعد للتقييم من خلال مؤشرات قياس الأداء المحددة .

### 2-3- اعتماد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى

من اجل التحكم في سيرورة النفقات العامة واستخدام الموارد المالية بأسلوب امثل بعيدا عن أوجه الإسراف والتبذير تم تبني فلسفة التسيير المرتكزة على النتائج، بتنفيذ ميزانية البرامج والأهداف ضمن مقاربة الإطار الميزانياتي المتوسط المدى في ظل القانون العضوي 15-18 والذي ينص على انه " يتم تاطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، تقديرا للإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة عند الاقتضاء " (المادة 5 من القانون العضوي 15-18، 2018)

ويعد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى إطارا أساسيا للتخطيط الدقيق للنفقات العمومية، ويحدد لكل عام سقفا إجمالي للنفقات العمومية وحدودا لها وفقا للسياسة العامة. وفقا لهذه المقاربة يكون إعداد الميزانية متعدد السنوات وهي سنوات البرمجة الثلاث  $n+1, n+2, n+3$  (SADOUDI, 2017, P14)، وهذا ما يسمح بتخصيص الموارد المالية بشكل عقلاني عن

➤ تكريس الشفافية: بالحصول على المعلومات الكافية والاطلاع عليها، من خلال توفر الوثائق المتعلقة بعرض وتقديم الميزانية

➤ إدراج أصناف مختلفة من المحاسبة

### 3- آليات عصرنة النظام الميزانياتي لترشيد

#### الإنفاق العام على ضوء القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية

يعد ترشيد الإنفاق العام الهدف الاسمي الذي تصبو إليه الدولة متخذة في ذلك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي انتهجتها من اجل الرفع من كفاءته وتحقيق الفعالية مع ضمان استخدام امثل للموارد من اجل تنفيذ خطتها الاقتصادية في ظل الموارد المالية المتاحة، وضمن هذا الطرح تبنت الجزائر أسلوب ميزانياتي حديث قائم على التسيير المتمحور حول النتائج، وجملة من الآليات الحديثة التي كرسها القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية لعصرنة النظام الميزانياتي.

### 3-1- تبني ميزانية البرامج والأهداف

#### المتمحورة حول النتائج:

يرتكز إعداد الميزانية للدولة في ظل القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية على البرامج والأهداف والمتمحورة حول النتائج إذ تعتبر أسلوب بديل عن ميزانية الوسائل المطبقة سابقا والتي تعتمد على صرف النفقات العمومية بحسب القطاعات الوزارية وليس البرامج

إن تبني ميزانية البرامج والأهداف هي اللبنة الأساسية لعصرنة النظام الميزانياتي إذ تعتبر أداة رئيسية مستحدثة لترشيد الإنفاق العام في ظل شح الموارد المالية وتزايد الإنفاق العام وضعف فعاليته

وعليه وفي سياق ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه، تم تبني ميزانية البرامج والأهداف المرتكزة على التسيير المتمحور حول النتائج وهذا ما جاء في نص المادة 2 من القانون العضوي 15-18 فهي

الاقتراحات كالتالي: (المادة 9 من المرسوم التنفيذي 20-335، 2020، ص4)

✓ بالنسبة للسنة المالية الأولى لإطار النفقات المتوسط المدى : في ظل احترام سقف النفقات المبلغة من الوزير المكلف بالمالية في إطار المذكرة التوجيهية المتعلقة بإعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية الذي يذكر بتقديرات الميزانيات المحددة ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى للسنة المالية المعنية . ويكتسي سقف النفقات المبلغ طابعا إلزاميا لهذه السنة المالية.

✓ بالنسبة للسنتين الماليتين الموالتين، على الأقل لإطار النفقات المتوسط المدى: الأخذ بعين الاعتبار لمعايير التطور المنسجمة مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى التي حددها الوزير المكلف بالمالية .

3-2-2- مخطط الالتزام بالنفقات: من اجل تنفيذ إطار النفقات المتوسط المدى تم وضع مخطط الالتزام بالنفقات وطبقا لنص المادة 10 من المرسوم 20-335 فان مخطط الالتزام بالنفقات هو عبارة عن وثيقة يتم من خلالها تقييم النفقات الميزانية لمدة سنة واحدة، وحسب نص المادة 11 من المرسوم 20-335 يتم اعداد مخطط الالتزام بالنفقات من طرف الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية، والذي يبين فيه حسب كل شهر /أو كل ثلاثة اشهر مدى مستوى كل برنامج وتقسيماته الفرعية، وعند اعداده يجب مراعاة ما يلي: ( المادة 10 من المرسوم التنفيذي 20-335، 2020، ص4)

\* مستوى ووتيرة التنفيذ للسنة المالية الاخيرة المعروفة.

\* المستويات المعتمدة في اطار الوثيقة المذكورة في المذكرة التوجيهية والتي تتضمن مقترحات اطار النفقات المتوسط المدى والمقدمة من الوزراء أو مسؤولي المؤسسات العمومية .

\* النفقات الالزامية وغير القابلة للتقليص.

\* الترتيب السلمي للاولويات

طريق البرنامج وتقسيماته وربطه بالنفقات العمومية بحسب التصنيفات الحديثة له .

ويهدف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى إلى: ( المادة 4 من المرسوم التنفيذي 20-335، 2020، ص3)

- تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والاضباط الميزانياتي .
- تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على حسب الخيارات الإستراتيجية للحكومة.
- تعزيز التقدير الميزانياتي .
- ترشيد النفقات العمومية
- توفر التغطية المالية بشكل دائم
- وتقييم الاحتمالات المالية

و بالتالي فان الإطار الميزانياتي المتوسط المدى آلية لتجسيد المحاور الكبرى للدولة وتقدير لسقف النفقات العمومية والايرادات العامة ضمن رؤية مستقبلية تمتد لثلاث سنوات قادمة، هذا وجاء المرسوم التنفيذي 20/335 الذي ينظم ويحدد كفيات إعداد وتصميم إطار ميزانياتي متوسط المدى للنفقات العمومية كالتالي :

3-2-1- إطار نفقات متوسط المدى (CDMT): استناد إلى نص المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 20/335 "يحدد إطار النفقات المتوسط المدى، بالنسبة لكل محافظة وزارية، برمجة متعددة السنوات للنفقات على مدى ثلاث (3)سنوات وتتم مراجعة هذا الإطار سنويا عند تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية .

ويسجل إعداد إطار النفقات المتوسط المدى ضمن التوجيهات الميزانية الكبرى، ولاسيما الحفاظ على التوازن الميزانياتي .

كما أن الاقتراحات التي يقدمها الوزراء أو المسؤولين في المؤسسات العمومية المكلفين بتسيير محافظة البرامج تندرج ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وفي الحدود التسقيفية المحددة في توزيع النفقات بحسب محافظة البرامج، وتصاغ هذه

### 3-3- اعادة تصنيف النفقات العمومية وتوحيدها

اتسم النظام الميزانياتي المطبق سابق على العديد من العيوب والنقائص، ابرزها مايتعلق بهيكل النفقات العمومية نظرا لحالة الغموض التي اتسمت بها وعدم التجانس، مما ادى الى تزايد النفقات العمومية بشكل مطرد وضعف مردوديته، جاء النظام الميزانياتي الحديث القائم على التسيير المتمحور حول النتائج ليكرس اعادة تصنيف النفقات العمومية لكي تتواءم مع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من عملية الانفاق من جهة، وعلى توحيد تخصص النفقات بدمج ميزانياتي التجهيز والتسيير ووضعها ضمن برامج موحدة، بدلا من توزيعها من قطاعات وابواب من جهة اخرى، مما يحسن من قدرة الانفاق على تحقيق الكفاءة والفعالية، وتجنب تكرارها تجنبا للاسراف والتبذير(بن عامر، 2020، ص325)

ويكون تصنيف النفقات العمومية ضمن الهيكلية الحديثة كالتالي:( القانون العضوي 18-15، المادة 29)

أ- حسب النشاط: ويتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته.

محفظة البرنامج الفرعي النشاط لنشاط الفرعي عند الاقتضاء  
إذا :

- حقيبة البرامج وحسب نص المادة 23 من القانون 15-18 فان حقيبة البرامج يشكل مجموع

البرامج حقيبة برامج توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية، وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها الى برامج فرعية وأنشطة، في تنفيذ سياسة عمومية محددة..

- يتضمن البرنامج طبقا لنص المادة 23 من القانون 15-18 مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة

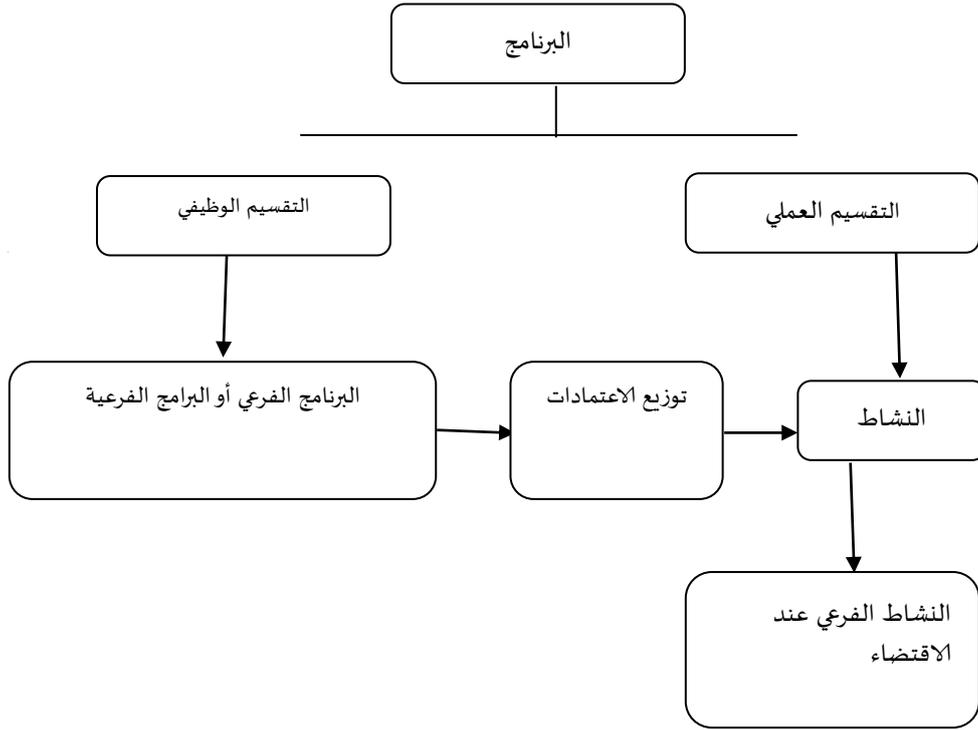
- وحسب المادة 79 من القانون العضوي 18-15 البرنامج هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية ويشكل البرنامج إطار التسيير العملي للسياسات التي تنتهجها الدولة وتتبعها ( المادة 4 من المرسوم التنفيذي 20-354، 2020، ص6)

- البرنامج الفرعي ويتم فيه بحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي 20-404 توزيع الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية وحسب الأبواب . ويعد البرنامج الفرعي تقسيما ذا طابع وظيفي للبرنامج.

- النشاط وحسب نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي 20-405 يتم توزيع الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج ما بين الأنشطة وتعد الأنشطة تقسيم ذا طابع عملي .

- النشاط الفرعي، عند الاقتضاء يعد ذا طابع عملي

شكل رقم 1: التصنيف حسب النشاط



من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي 20-404

للبرامج واتخاذ القرارات بشأن ذلك، مع تحملهم تنفيذ البرامج وفقا للأهداف المسطرة مسبقا والتي تتماشى مع السياسة العمومية للحكومة، وتحقيق النتائج المرجوة، مع تقديم التقارير التي تثبت ما تم إنفاقه على البرامج وما تم تحقيقه من النتائج المرغوب فيها والتي تخضع لقياس الأداء فيما بعد. كما انه يمكن للمسؤول على البرنامج أو المسير له أن يقوم بإجراء نقل أو تحويل الاعتمادات المالية من برنامج إلى آخر على مستوى نفس الوزارة خلال السنة المالية الجارية وهذا استنادا إلى نص المادة 33 من القانون العضوي 18-15

إن القانون العضوي 18-15 أتى بألية جديدة يرتكز عليها النظام الميزانياتي الحديث لتحقيق نجاعة الإنفاق العام وتمثل في إضفاء المرونة على مستوى نقل أو تحويل الاعتمادات داخل نفس القطاع .

3-5- تقييم الأداء والرقابة عليه

إن من ضمن الآليات التي المستحدثة من اجل التحكم في النفقات العمومية وترشيدها ضمن إطار

يسمح التصنيف بحسب النشاط بتوزيع الاعتمادات المالية بحسب برنامج كل وزارة، أو هيئة عمومية ويتم ضمها إدراج النفقات العمومية.

ب- حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:

يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها.

ج- حسب الوظائف الكبرى للدولة: ويتكون

هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

د- حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد

الميزانية وتنفيذها : يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية 3-4- منح الحرية والمسؤولية للمسؤول

المسير:

جاء التسيير المتمحور حول النتائج ضمن إطار عصرنه النظام الميزانياتي، والذي كرسه القانون العضوي 18-15 بإضافة جديدة والمتمثلة في منح كل من المسيرين ومسؤولي الهيئات العمومية مساحة من الحرية في تسيير وتفويض الاعتمادات المالية وفقا

الاعتمادات المالية للحفاظ على المال العام وتجسيد البرامج العامة.

هذا ويرمي تكريس الشفافية إلى تعزيز الرقابة على الأداء من خلال توفر الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية، والمتضمنة مجموعة من التقارير والملاحق التقديرية، وهذا ما نصت عليه المواد 75، 72، 87، 76 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية .

### 3-7- ادراج أصناف مختلفة من المحاسبة

من اجل تحسين شروط الإبلاغ المالي والتسيير العقلاني للموارد المالية، تم إدراج أصناف مختلفة من المحاسبة، والمتمثلة في المحاسبة العامة والمحاسبة الميزانياتية ومحاسبة تحليل التكاليف، وهذا ما جاء في أحكام المادة 65 من القانون العضوي 15-18، وفي إطار التوجهات الحديثة فيما يتعلق بالتسيير المالي وخاصة الذي يتعلق بالشق المحاسبي أصدرت الجزائر القانون 23-7 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 المتعلق بقوانين المحاسبة والتسيير المالي كي يتماشى مع عصرنة النظام الميزانياتي، من اجل توحيد تصنيف النفقات العمومية في النظامين المحاسبي والميزانياتي، كي تكون حسابات الدولة منظمة وذات مصداقية وتعكس وضعيتها المالية وتتماشى مع المعايير الدولية في مجال المراجعة المالية من اجل تحسين نجاعة النفقة العمومية .

### 3-8- استخدام تكنولوجيا المعلومات

#### والإعلام الآلي

للتحكم في وتيرة الإنفاق العام ومتابعة سير وتنفيذ النفقات تم إجراء إصلاحات في نظم المعلوماتية تتماشى مع العصرية في المالية العامة والتي تتعلق بالنظام الميزانياتي والمحاسبي، وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات والإعلام الآلي، واستخدامها خلال مسار إعداد وتنفيذ الميزانية، مما يسمح بتبادل كل المعلومات المتعلقة بالميزانية والنفقات العمومية

عصرنة النظام الميزانياتي القائم على التسيير المرتكز على النتائج، هي تعزيز الرقابة على الأداء والتي تعتمد على معايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية (أكحل، 2021، ص497) بهدف تقييم استخدام الموارد المالية بشكل امثل ووفقا للأهداف المسطرة والتي تتماشى مع تجسيد السياسة وتصيب في خدمة المصلحة العامة

إن تكريس الرقابة على الأداء ومدى مطابقة تنفيذ البرامج وفقا للأهداف المحددة يتم من خلال مجموعة من الوثائق والتقارير الوزارية (تقرير عن أولويات التخطيط، تقارير المردودية )، و التي يقدمونها كل حسب برنامجه وتوضح مدى تنفيذ البرامج المسجلة في الميزانية وفقا للأهداف المحددة بشكل واضح ودقيق، والتي تخضع فيما بعد للقياس من خلال مؤشرات الأداء ومقارنتها مع النتائج المحققة لاحقا والمحددة مسبقا. ويجب إن تكون مؤشرات الأداء بأقل عدد وان تكون عملية مع إمكانية التحقق منها وتوثيقها بشكل سليم، وذات صلة قوية مع الأهداف إي ملائمة معها.

### 3-6- الشفافية

إن تعزيز الشفافية في النظام الميزانياتي الحديث يشكل محورا أساسيا في ترشيد الإنفاق العام، وذلك من خلال اطلاق هيئات الرقابة الرسمية على المعلومات الكافية والتقارير المتاحة والمتوفرة، بخصوص صرف الاعتمادات المالية وتنفيذ النفقات وفقا للبرامج والأهداف المحددة مسبقا ومطابقتها مع النتائج المحققة، لتكوين رؤية حول مدى التزام المسؤولين المكلفين بتنفيذ هاته الاعتمادات المالية وفقا للبرامج في إطار التسيير المتمحور حول النتائج، وبالتالي الحكم على مدى فعالية المسؤولين المكلفين بتنفيذ برامج الإنفاق العام بعيدا عن أوجه الإسراف والتبذير، ومدى مساهمتهم في حسن استعمال

- تطبيق التسيير المتمحور حول النتائج لتوظيف الموارد بأسوب عقلاني تجسيدا للسياسة العمومية، انطلاق من اهداف واضحة ودقيقة، محددة مسبقا.

- صياغة الميزانية العامة على اساس البرامج والاداء .

- تخصيص الاعتمادات المالية حسب البرامج أو محفظة البرامج وما يتفرع منها من برامج فرعية وانشطة وانشطة فرعية عند الاقتضاء، والتي توضع تحت تصرف مسؤول الحففة.

- البرنامج هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية .  
- يمثل اطار النفقات متوسط المدى رؤية وخطة استراتيجية تمتد لثلاث سنوات قادمة لتقدير النفقات العامة وتحديد سقف لها من اجل التحكم في النفقات العامة .

- تكريس الشفافية والرقابة على الاداء لمساءلة المسؤولين على البرامج من اجل تسيير افضل للموارد المالية، بتوفر المعلومات الكافية والاطلاع عليها .  
التوصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- تفعيل وانشاء انظمة رقيمة ذكية لمواكبة التحولات الدولية فيما يخص تسيير النفقات العمومية، كي تسهل عملية مراقبة تنفيذها.

- تعزيز الشفافية من خلال السماح لكافة الفاعلين الرسميين والغير الرسميين بالاطلاع على الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة باعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

- تدريب الاعوان والمسيرين المكلفين بتنفيذ الميزانية العامة للدولة على كيفية تنفيذ القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية.

#### قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

على مختلف كل المستويات سواء كانت المركزية أو اللوائية أو الجهوية، ويهدف هذا التطوير في النظام الميزانياتي إلى:

- تحديث وتسهيل مسار العمليات المرتبطة بالميزانية

- معالجة العمليات المتعلقة بالنفقات بطريقة أسهل وأسرع.

- تعزيز الترابط في العمليات المحاسبية التي بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي والمراقب المالي .

#### خاتمة

حظي ترشيد الإنفاق العام باهمية كبيرة في الجزائر، اذا يعتبر شرارة الانطلاق من اجل اجراء جملة من الاصلاحات على مستوى التسيير المالي العمومي، وتحديث نظامها الميزانياتي والانتقال به من التسيير القائم على الوسائل الى التسيير القائم على النتائج، وهذا ما كرسه القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية وتبنيه مجموعة من الادوات لعصرنة النظام الميزانياتي والتي استخدمت من اجل تحقيق كفاءة الانفاق العام وترشيده وتجسيد السياسة العمومية والتي تتماشى مع خدمة المصلحة العامة، من خلال تخصيص الاعتمادات المالية وفقا للبرنامج والذي هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية لتجسيد الاهداف المحددة من اجل الوصول الى النتائج المطلوبة والتي تكون موضوع تقييم .

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج -تزايد الانفاق العام وترجع الايرادات العامة سبب عجز في رصيد الميزانية العامة .

- اطلاق مشاريع اصلاحية في التسيير العمومي، لمواكبة التحولات العالمية لعصرنة النظام الميزانياتي أو ما اطلق عليه مشرو تحديث النظام الميزانياتي

- وضع اطار قانوني وتنظيمي يحكم قوانين المالية، ويكرس ادوات حديثة للرفع من كفاءة وفعالية الميزانية العامة للدولة

الجزائرية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 2 سبتمبر سنة 2018.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-335، (22 نوفمبر سنة 2020)، يحدد كفاءات تصميم واعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر سنة 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-354، (30 نوفمبر 2020)، يحدد العناصر المكونة لتصنيفات اعباء ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر سنة 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-404، (29 ديسمبر 2020)، يحدد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر سنة 2020.

#### المراجع باللغة الاجنبية

- OUADI AHMED, (2022), le système budgétaire de l'état en Algérie sur la voie de la réforme et de la modernisation , revue algérienne de finances publique, vol 12, N 02, P260-272.

- SADOUDI AHMED , (2017), les principaux elements de la reforme budgétaire en algerie , revue algérienne des finances publiques , N 07 , P 9-23.

مواقع الانترنت

<https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2021/aljzayr>

<https://www.ons.dz>

- احمد بيارش، (2019)، الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- فتيحة الجوزي، (2014)، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازي بالجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- احمد عبد اللطيف بن عامر، (2020)، الآليات الحديثة لحكومة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لترشيد الانفاق العام دراسة حالة الجزائر (2010-2018)، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- مسعود علي، (2019)، اهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة-حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

- فايزة حيرش، محمد رافع محمد، (2023)، مستجدات عصرن النظام الميزانياتي للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر-دراسة استطلاعية بوزارة المالية " جوان 2021"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 02، ص 434-462.

- محمد اكليل، مختار مصطفى، (2021)، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 18/15، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 6، العدد 04، ص 491-512.

- النصوص القانونية

- القانون العضوي رقم 18-15، (2 سبتمبر 2018)، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية